

## أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

### 1. عرض النقد (M1):

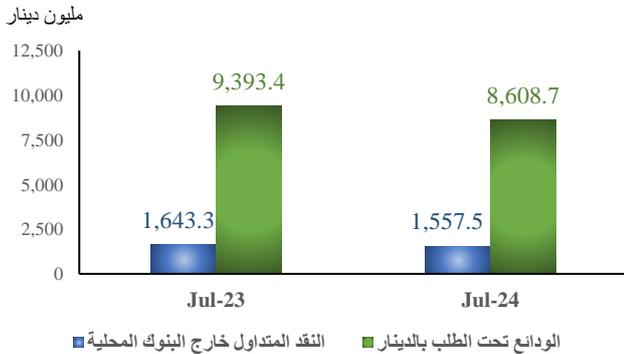
تراجع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.87 مليار دينار وبنسبة 7.9% لتبلغ قيمته نحو 10.17 مليارات دينار في نهاية يوليو 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11.04 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي ذلك في سياق التراجع المستمر لرصيد عرض النقد (M1) على أساس سنوي منذ أغسطس 2022.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية لانخفاض كل من رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.78 مليار دينار وبنسبة 8.4% لتصل قيمته نحو 8.61 مليارات دينار، ورصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.09 مليار دينار وبنسبة 5.2% لتصل قيمته نحو 1.56 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية يوليو 2024 مقارنة مع نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز نتائج الموجز فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 1.9% لتبلغ قيمته نحو 39.92 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 3.24 مليارات دينار وبنسبة 3.8%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 2.61 مليار دينار وبنسبة 11.0%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.33 مليار دينار وبنسبة 2.8%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.88 مليار دينار وبنسبة 4.0%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.81 مليار دينار وبنسبة 2.2%.

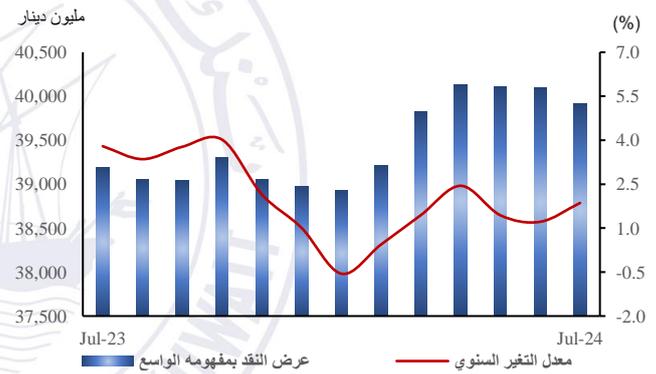
## 2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية يوليو 2024 جاء كمحصلة لارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 2.61 مليار دينار وبنسبة 11.0% من جهة (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.68 مليار دينار وبنسبة 11.9%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.37 مليار دينار وبنسبة 2.8%)، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 1.88 مليار دينار وبنسبة 12.1% من جهة أخرى.

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 0.73 مليار دينار وبنسبة 1.9% لتبلغ قيمته نحو 39.92 مليار دينار في نهاية يوليو 2024 مقابل نحو 39.19 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.60 مليار دينار وبنسبة 5.7% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.87 مليار دينار وبنسبة 7.9% من جهة أخرى.

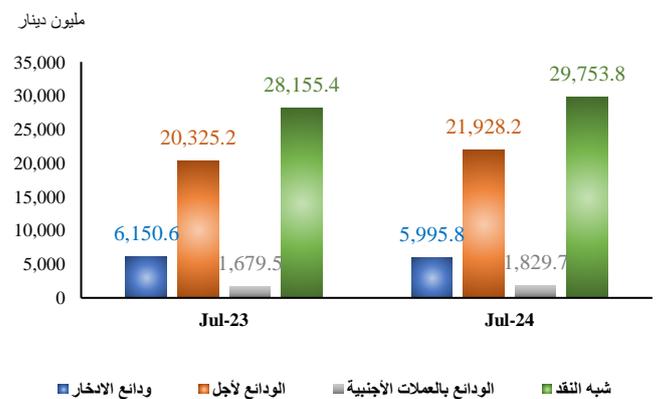
شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



## ثانيًا: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

### 1. موجودات البنوك المحلية:

هذا، وتُمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 52.6% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية يوليو 2024 مقابل نسبة بلغت نحو 52.8% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 28.8% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية يوليو 2024 مقابل نسبة بلغت نحو 26.7% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

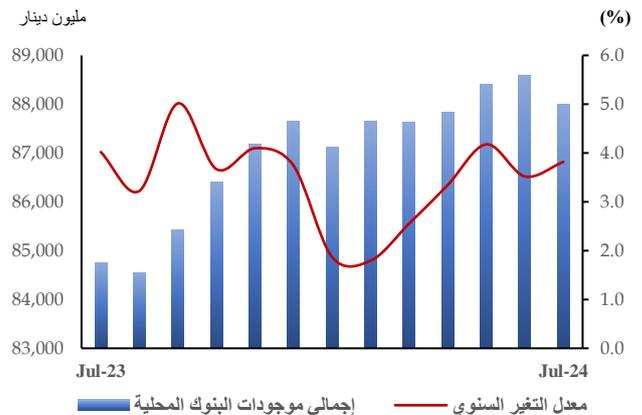
ومن الجدير ذكره، أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، وقروض للبنوك الأجنبية، والموجودات الأخرى بنحو 33.8%، و17.4%، و11.7%، و10.8% لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع الودائع لدى بنوك أجنبية بنحو 10.9% من جهة أخرى.

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 3.24 مليار دينار وبنسبة 3.8% لتبلغ قيمته نحو 88.00 مليار دينار في نهاية يوليو 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 84.76 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 2.68 مليار دينار وبنسبة 11.8% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 25.31 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.52 مليار دينار وبنسبة 3.4% لتبلغ قيمتها نحو 46.29 مليار دينار، وموجودات أخرى بقيمة 0.23 مليار دينار وبنسبة 8.3% لتصل إلى نحو 2.96 مليار دينار. وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من قروض للبنوك، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية، ومطالب البنك المركزي، ونقدًا (النقد بخزائن البنوك المحلية)، ومطالب على الحكومة، ومطالب على المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو 20.2%، و9.4%، و8.9%، و7.1%، و6.4%، و2.7% لكلٍ منهم على الترتيب.

شكل (7): مكونات الموجودات الأجنبية



شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



## 2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

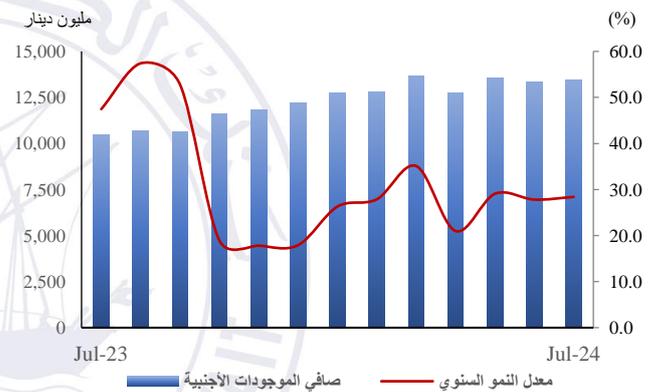
سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.33 مليار دينار وبنسبة 2.8% لتصل قيمة إجمالي الرصيد نحو 48.52 مليار دينار في نهاية يوليو 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.19 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 64.9%، و35.1% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي

المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلاً، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 60.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته نحو 0.86 مليار دينار وبنسبة 3.0%، لتبلغ قيمته نحو 29.50 مليار دينار في نهاية يوليو 2024 مقابل نحو 28.65 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.92 مليار دينار، وبنسبة 7.8%)، وشراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.43 مليار دينار، وبنسبة 13.7%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.19 مليار دينار، وبنسبة 15.8%)، والتجارة (0.16 مليار دينار، وبنسبة 4.8%).

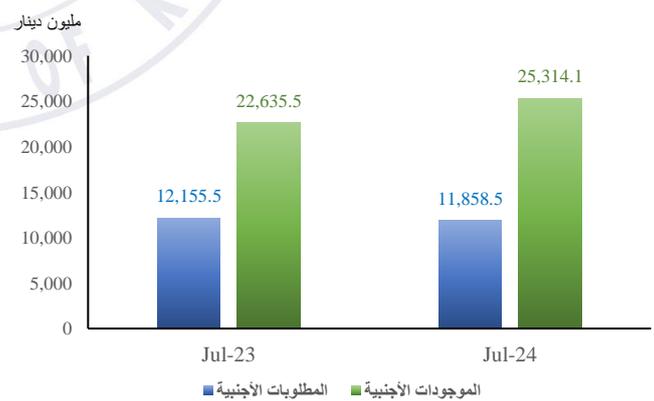
ومن جانبٍ آخر، تراجعَت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الخدمات الأخرى (0.14 مليار دينار، وبنسبة 3.7%)، والصناعة (0.17 مليار دينار، وبنسبة 7.1%)، والنفط الخام والغاز (0.27 مليار دينار، وبنسبة 13.3%)، وقروض للبنوك (0.20 مليار دينار، وبنسبة 20.2%)، والخدمات العامة (0.06 مليار دينار، وبنسبة 34.6%)، بالإضافة إلى التراجع المحدود في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 12.4% في نهاية يوليو 2024 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 2.98 مليارات دينار وبنسبة 28.4% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 13.46 مليار دينار في نهاية يوليو 2024 مقابل ما يعادل نحو 10.48 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 2.68 مليار دينار وبنسبة 11.8% من جهة، وتراجع رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.30 مليار دينار وبنسبة 2.4% من جهةٍ أخرى.

شكل (8): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



شكل (9): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



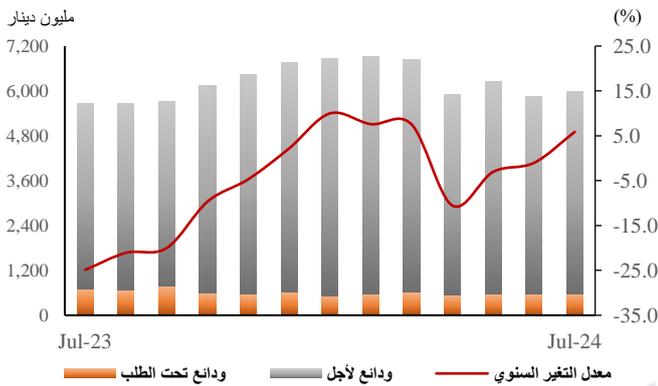
### 3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.33 مليار دينار وبنسبة 5.9% لتبلغ قيمته نحو 5.99 مليارات دينار في نهاية يوليو 2024 مقابل نحو 5.66 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

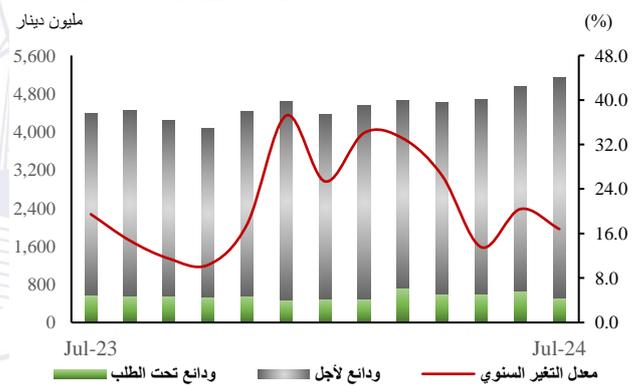
هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 43.6% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يوليو 2024. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 6.8% و 5.8% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يوليو 2024.

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.9 مليار دينار وبنسبة 4.0% لتبلغ قيمته نحو 49.48 مليار دينار في نهاية يوليو 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.60 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع نتيجةً للارتفاع في رصيد كلٍ من ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.81 مليار دينار وبنسبة 2.2% حيث بلغت قيمته 38.36 مليار دينار في نهاية يوليو 2024 مقابل نحو 37.55 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع الحكومة بنحو 0.74 مليار دينار وبنسبة 16.8% لتبلغ قيمته 5.13 مليارات دينار في نهاية يوليو 2024 مقابل 4.39 مليارات دينار في نهاية

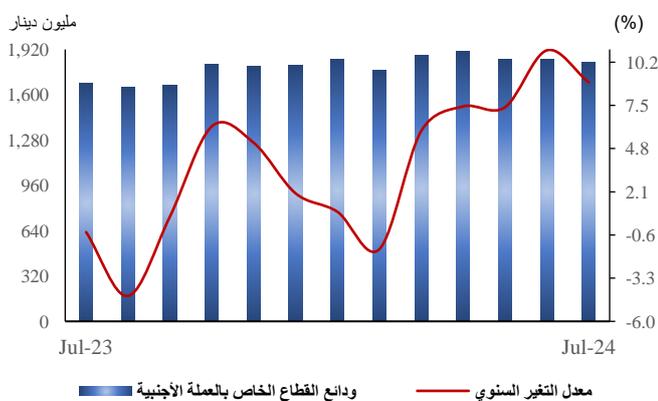
شكل (11): تطور أرصدة المؤسسات العامة



شكل (10): تطور أرصدة الودائع الحكومية



شكل (13): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



شكل (12): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

